واقع سياسة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي مع التركيز على حالة الجزائر

The reality of the financial inclusion policy in achieving financial stability, with a focus on the case of Algeria

بن عامر عبد الكريم[1]، بن طواف كوثر[2]

[1] جامعة بلحاج بوشعيب (عين تموشنت الجزائر)، Benameurabdelkrim@Gmail.com

[2] جامعة بلحاج بوشعيب (عين تموشنت الجزائر)، Bentaouafk@Gmail.com

تاريخ الاستلام :2022/10/05 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

تمحورت هذه الدراسة إلى التعرف واقع سياسة الشمول المالي في الجزائر بصفة خاصة في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استعراض مفهوم الشمول المالي، أهميته، أهدافه، ومؤشراته الجزئية مع إبراز أثره على تحقيق و تعزيز الاستقرار المالي. ومن نتائج تبين إلى أن مجمل مؤشرات الشمول المالي تظهر ضعف الأفراد على الخدمات المالية التي يقدمها القطاع الرسمي في الجزائر، مما يدل على وجود علاقة طردية بين الشمول المالي و تحقيق الاستقرار مما يستدعي بضرورة تفعيل ميكانيزمات قادرة على ورفع مستويات لإدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد للحكومة مع ضرورة تحقيق التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي الإطار المتكامل

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، المؤسسات المالية، استقرار المالي

تصنيفات JEL : G21 ،F36،G29

Abstract:

This study focused on identifying the reality of the financial inclusion policy in Algeria, in particular, in achieving financial stability by reviewing the concept of financial inclusion, and its partial indicators, while highlighting its impact on achieving and enhancing financial stability. Among the results reached, it was found that the overall indicators of financial inclusion show the weakness of individuals on the financial services provided by the official sector in Algeria, which indicates the existence of a direct relationship between financial inclusion and achieving stability, which calls for the need to activate mechanisms capable of raising levels to include financial inclusion as a goal to achieve integration Between financial inclusion and stability.

Keywords: financial inclusion, financial institutions, financial stability.

JEL Classification Codes: G29.F36, G21

المؤلف المراسل: بن طواف كوثر : Bentaouafk@Gmail.com

1. مقدمة:

في ظل التطور التكنولوجي وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، زاد الاهتمام عالمياً بمفهوم الشمول المالي الذي يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، خصوصاً فئات المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وابتكار خدمات مالية ملائمة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف. ونظراً لأهمية الشمول المالي قامت معظم دول العالم المتقدم والنامي بوضع إستراتيجية فعالة لنشر وتعزيز الشمول المالي، والدول العربية تعد من بين الدول التي تبذل جهوداً لغرض تعزيز الشمول المالي رغم التحديات والعراقيل التي تواجهها .وعليه، وانطلاقاً مما سبق نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ماهي متطلبات تعزيز الشمول المالي باعتباره ركيزة هامة لدعم الاستقرار المالية؟

فرضية الدراسة:تفعيل سياسة الشمول المالي في الجزائر ينعكس ايجابيا على تعزيز الاستقرار المالي شريطة انتهاج استراتيجية شاملة لتوسيع قاعدة الشمول المالي.

هدف الدراسة: يعد البحث في موضوع الشمول المالي محاولة منا للفت الانتباه حول الدور الفعال للشمول المالي في محاربة الفقر وتحقيق الاستقرار المالي، حيث تعتبر عاملاً مهماً لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة تنافسية القطاع المالي

منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا للموضوع على المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي بغرض وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع، وتوضيح واقع الشمول المالي في العالم العربي ومتطلبات تنميته باعتباره إستراتيجية فعالة تساهم في الرفع من أداء القطاع المالي وتحقيق استقراره.

2. الدراسات السابقة:

1.2 دراسة صورية شنبي، السعيد بن لخضر، (لخضر، 2018.)من خلال هذه الدراسة عالج الباحثان الإشكالية التالية: هل استطاعت جمهورية مصر العربية تحقيق الشمول المالي من خلال إستراتيجيتها؟ وقد توصل الباحثان إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية

المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولية، فمنذ عام 2010 قامت عدة دول بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التقدم نحو الشمول المالي، وهيئت السياسات التنظيمية لذلك، وشجعت على الابتكار والمنافسة في مجال الخدمات المصرفية والمالية .

2.2 دراسة نبيل بهوري، (بهوري، 2019) تمحورت هذه الدراسة حول دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وماهية متطلبات تحقيقه في الدول العربية؟ وقد توصل الباحث إلى أن الدول العربية بذلت مجهودات معتبرة في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي المعتمد على آلية السوق وبهذا تكون قد أحدثت نقلة نوعية في البيئة المصرفية من خلال توفيرها للأطر المؤسساتية والقانونية التي تنسجم ومتطلبات اقتصاد السوق .

3.2 دراسة فلاق صليحة، حمدي معمر، حفيفي صليحة، (صليحة، 2019) خلصت هذه الدراسة بمعالجة إشكالية متطلبات تعزيز الشمول المالي باعتباره ركيزة هامة لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، وقد توصلوا إلى ان دول العالم العربي تحتل المرتبة الأخيرة فيما يخص مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية، بالرغم من التحسن الذي يشهده هذا المؤشر حلال سنة 2017 ،حيث بلغت 37 %مقارنة بـ 69 %للمتوسط العالمي، كما أن هناك تفاوت فيما بين الدول فيما يخص نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي، حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة 9.52 %تليها السعودية بنسبة 7.35 %ثم البحرين بنسبة 9.34 %في حين سجلت أدنى نسبة في الجزائر بنسبة 7.4

3.الاطار النظري:

1.3 مفهوم الشمول المالي

يهدف الشمول المالي لتعميم ونشر الخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المهشمة من ذوي الدخل المحدود، وفيما يلي توضيح أكثر لمفهومه – الشمول المالي– ودوره في دعم الاستقرار المالي:

تعريف الشمول المالي:

نال الشمول المالي اهتمام العديد من المصارف المركزية والمنظمات الدولية أهمها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ، ومجموعة الدول العشرين ومؤسسة التمويل الدولية ، والتحالف العالمي للاشتمال المالي ، ومجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ، نظراً لانعكاسه الكبير على النمو الاقتصادي، إذ كشفت الأزمة المالية العالمية الحاجة للشمول المالي بفعل دوره الكبير في تطوير العمل عبر تسهيل تقديم الخدمات المالية إلى فئات كافة عن طريق المصارف ومكاتب البريد والمؤسسات المالية الأخرى. (النعيم،، 2017)

لقد تعددت تعريف الشمول المالي والتي نذكر منها ما يلي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: "إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاهم – المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة". (محاجبية، 2018)

ويعرفه بنك الاحتياطي الهندي بأنه: "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة ، كما ان طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة". (أبودية، 2018)

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، والشبكة الدولية للتثقيف المالي الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المختلفة (آسلي، 2018)

كما تعرفه المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً ". (عيشوبة، 2018)

من خلال ماسبق ذكره من تعاريف يتضح لها بأنه على الرغم من تعدد تعريف الشمول المالي لا تصب في معنى واحد هو ضمان نشر الخدمات المالية والمصرفية على أكبر شريحة من أفراد خاصة ذوي الدخل

المحدود فالشمول المالي هو: إتاحة ووصول أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية لكافة فئات وبتكاليف معقولة.

الشكل 1:عناصر الشمول المالي

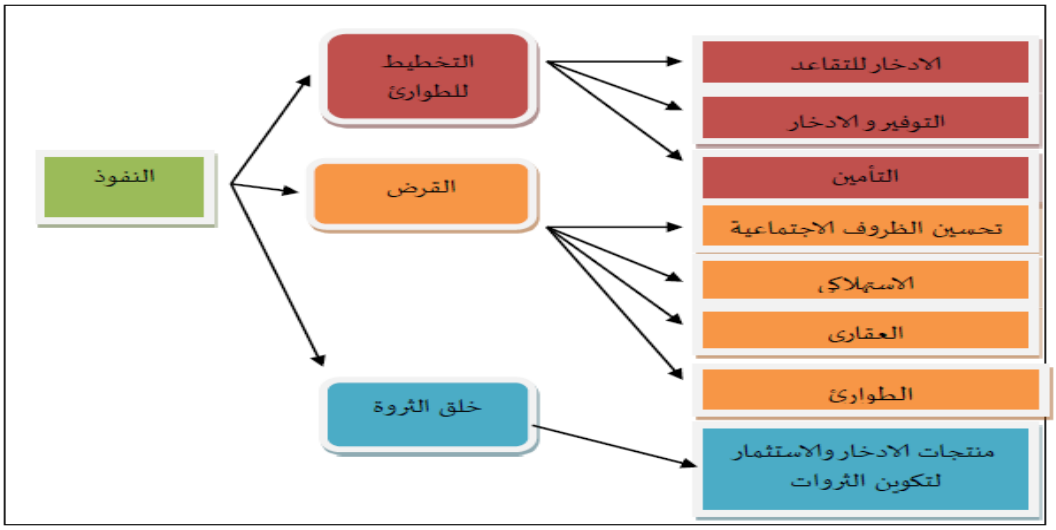

المصدر: (agrwal .2014. p 55)

2.3 .نشأة وتطور الشمول المالي:

ظهر مفهوم الشمول المالي (عكس الاستبعاد أو الإقصاء المالي) لأول مرة عام 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم (أسباب ثقافية و/أو أسباب عقائدية) عن استخدام المنتجات والخدمات المالية. وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها، حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية

في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر وفي عام 2013أطلقت مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. (عبدالله، 2016)

3.3 **أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه:**وهي سهولة وصول جميع الأسر والشركات إلى التمويل، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة للشركات والمؤسسات، بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتقديم أفضل البدائل للعملاء .في البدايات، – توازياً مع أبسط مفاهيم الشمول المالي– اعتمدت نسبة المستفيدين (من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض) من مجموع الأسر منخفضة الدخل والمشاريع الصغيرة كمقياس للشمول المالي. (عجور.)تواصلت جهود المنظمات الدولية، المهتمة بالشمول الماليفي هذا السياق اقترحت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي، التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي، الشروط الأساسية التالية عند بناء مؤشرات الشمول المالي: (رجب، 2018)

- **الفائدة والملائمة:** لوضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- **التوازن:** في تناول جانبي العرض والطلب للاستفادة من هذه الخدمات.
- **البراغماتية:**الاعتماد على المتاح من البيانات تقليصاً للتكلفة والجهد.
- **المرونة:** احترام خصوصيات وظروف كل بلد عند اختيار المؤشرات. (الزهراء)
- **سهولة الحصول على الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية** .تجدر الإشارة هنا إلى تداخل مؤشرات الشمول المالي، وصعوبة إعدادها. لأن هذه العملية تحتاج إلى بيانات تمتد إلى أدق التفاصيل المتعلقة بالشمول المالي. والكثير من هذه البيانات يصعب تقديرها كمياً .

1.3.3الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي:

تمثل الشراكة العالمية للاشتمال المالي المنبر الرئيسي لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين بشأن الاشتمال المالي، وتقوم بإدماج شركاء من القطاع الخاص المدني وغيرها من الجهات من بلدان مجموعة العشرين والبلدان الأخرى، وتترأسها دول (الترويكا) الثلاث في مجموعة العشرين، وهي كوريا، فرنسا والمكسيك، ويساند هذه الشراكة الشركاء التنفيذيين: التحالف العالمي من أجل الاشتمال المالي وسيجاب ، ومؤسسة التمويل الدولية عدد من الهيئات العالمية تم بشكل متزايد بتحقيق الاشتمال المالي وذلك بدعم وتشجيع من حكومات الأعضاء ومجموعة الخبراء المعنية بالاشتمال المالي التابعة لمجموعة العشرين، والشراكة العالمية للاشتمال المالي التي خلفتها، والمستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التمويل الشامل الأميرة (ماكسيما) أميرة هولندا، ومجموعة البنك الدولي وهذه الهيئات هي (أبودية م.، 2016)

لجنة بازل للرقابة المصرفية . لجنة نظم المدفوعات والتسويات .مجموعة العمل المالي "فاتت" .الجمعية الدولية لضامني الودائع.الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين. المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية .

والتي لها دور هام في سلامة ومتانة النظام المالي، ومن تعتبر من المؤسسات الدولية المسئولة عن تحقيق وتوسيع نطاق الاشتمال المالي.

2.3.3 أبعاد الشمول المالي: لقد تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل الأبعاد الرئيسية التالية:

الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية.

استخدام الخدمات المالية: مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة .

جودة الخدمات المالية: جودة الخدمات المالية يعتبر مقياساً يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية وتعتبر الخدمة المالية تحدياً يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة، واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

4.3. أهمية الشمول المالي:

تتجلى أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور هي:

المحور الاجتماعي: وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم؛

المحور الاقتصادي: إذ يساهم في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة المالية؛

المحور الاستراتيجي: حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الإستراتيجية القوية المتمثلة في كيفية المواءمة بين الشمول المالي وبين الأهداف الثلاثة التالية:

الاستقرار المالي: النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلال المالية.

النزاهة المالية: من خلال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة .

الحماية المالية للمستهلك: تسعى الحماية المالية للمستهلك إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين. وضمان حصول العميل على معاملة عادلة .

مأهداف الشمول المالي:

ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/ البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء و محدودي الدخل، و ذللك لتحقيق أهداف الشمول المالي و هي كالتالي

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي مع خفض مستويات الفقر.

6.3 سياسات الشمول المالي و شروطه

وضعت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني ستة سياسات فعالة للشمول المالي. أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة و تشمل: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات و إصلاح البنوك الحكومية، يجب أن تتوفر شروط و هي:

- تحديد الدول للأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءة الشمول المالي .
- دراسة السوق المصرفي دراسة جديدة لمعرفة مدى جدوى المنتجات الموجودة حاليا ومدى تناسبها مع أفراد المجتمع؛
- دراسة مطالب واحتياجات السوق من الخدمات المصرفية لتحقيها على أرض الواقع؛
- العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطى كافة الاحتياجات المصرفية لكل فئات المجتمع.

الاستقرار المالي

7.3 تعريف الاستقرار المالي:

يتفق الاقتصاديون حول تعريف الاستقرار المالي، الذي وصف بأنه القدرة على تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي بصورة متوازنة. و يتكون القطاع المالي من ثالثة عناصر أساسية تتمثل في "المؤسسات المالية" و مكوناتها من البنوك المؤسسات المالية الأخرى و الثانية "الأسواق المالية" تتمثل في أسواق رأس المال و أسواق النقد، و الثالثة هي "البنية التحتية"، و التي تعتبر أهم مكونات هذا المزيج، و تتمثل في الأطر التنظيمية والقانونية ونظم الدفع والمحاسبة، و أن يكون هناك درجة عالية من الثقة يجب أن تستمر حيث تمكن البنوك و المؤسسات المالية بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية دون توقف أو مساعدة خارجية، وبأن تكون الأسواق الرئيسية مستقرة، في هذا يمكن للأعوان المشاركين التعامل بثقة في الأسعار التي تعكس القدرات الأساسية .

8.3 أسباب عدم وجود استقرار للنظام المالي

تتلخص أسباب عدم وجود استقرار مالي في أربع فئات رئيسية، و هي:

- العوامل الداخلية للمؤسسة التي تشمل تباين المعلومات بصرف النظر عن مصادرها؛
- العوامل المؤسسية التي تؤثر بدورها في الاقتصاد الكلي و الموازنة العامة؛

- العوامل الخارجية التي تتمثل في بنية الأسواق المالية التي قد ينتج عنها أزمات أسعار الصرف؛
- و أخيرا وجود سياسات غير مستقرة و ضعف قواعد الحكومة .
- و تتمثل العوامل الداخلية لعدم وجود استقرار مالي في سوء تدفق المعلومات الذي يعيق كفاءة أداء الأسواق المالية.

4. علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي:

أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، ويعرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي على أنه: "أن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلال المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة". وتؤكد الدراسات على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة مالياً، فالشمول المالي يسمح بتحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات. فضلاً عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع الغير رسمي مما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها ، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلف، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشأت أو توسعت في الأسواق الجديدة .كما أدركت مجموعة العمل المالي أن الاستبعاد المالي يعتبر من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولذا يتعين فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالي المؤيد للاستقرار

1.4 اتجاه الارتباط من الشمول المالي إلى الاستقرار المالي يؤدي إلى النتائج التالية:

وجود قطاع مالي شامل يكون أكثر تنوعا له قاعدة ودائع تجزئة مستقرة تؤدي إلى زيادة الاستقرار كما يحسن من تنوع محفظة قروض العملاء بخلاف المقترضين الكبار، وتخفيف المخاطر النظامية؛ يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي؛القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي

2.4 اتجاه الارتباط العكسي من الاستقرار المالي إلى الشمول المالي يؤدي إلى النتائج الآتية :

يبني الاستقرار و يعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبال على الانضمام إلى القطاع المالي؛يؤثر الاستقرار بشكل إيجابي على العوامل التالية على سبيل المثال : التضخم ، أسعار العائد، بما ينعكس إيجابيا على تخفيض أسعار بعض المنتجات و الخدمات الرئيسية، وبالتالي إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة.

5. الاستقرار القطاع المصرفي الجزائري و الشمول المالي.

1.5 واقع الشمول المالي في الجزائر

وفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المنطقة العربية تسجل إحدى أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث أن 18 %فقط من عدد السكان في المنطقة العربية امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام2014)وهي آخر بيانات متوفرة حتى 2018 (مقارنة مع 43 %في الدول النامية عامة و24%في دول إفريقيا. جنوب الصحراء، وتنخفض هذه النسبة إلى 13 %عند النساء، كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي سنة 2014 على المنطقة العربية (باستثناء دول الخليج الست) تسجل أعلى نسبة من البالغين المحرومون من الخدمات المالية، حيث أن % 80من السكان ليس لديهم حساب مصرفي، كما أن نسبة الشمول المالي في الوسط العربي يتراوح بين 21% و26 %عام 2016 وامتلاك نحو 30%فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي34 %. أما بخصوص الجزائر تشير بيانات الشمول المالي التي تنشرها الهيئات المالية المتخصصة (البنك الدولي) أن الجزائر تحتل المرتبة 141 عالميا في مؤشر الشمول المالي متأخرة عن لبنان، عمان، الكويت، قطر التي تحتل مراتب لا بأس بها في هذا المؤشر كما أن هناك تباين في معظم المؤشرات في الجزائر خلال العقد الأخير حيث أنه وصل ممتلكو الحسابات البنكية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة 5.50 %وفوق سن 25 سنة 5.57 ،%كما أن نسبة البالغين الذين اقترضوا من جهات غير رسمية خاصة 5.1 %ونسبة الاقتراض من العائلة والأصدقاء 2.13 ،%وهذا المؤشر الأخير يدل على نسبة كبيرة من الجزائريين (كباقي الدول العربية) مازالت تفضل الاقتراض من العائلة والأصدقاء كما تشير

البيانات أن نسبة كبيرة من الجزائريين يفضلون الاقتراض من الجهات غير الرسمية(5.1 %وقد يرجع ذلك إلى منطق التركيز نسبة كبيرة من البنوك على إقراض طبقات معينة من المجتمع دون الأخرى.

2.5 الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2008-2017.

الجدول رقم01: الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2008-2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الشبابيك	1367	1441	1478	1499	1525	1557	1577	1604
عدد السكان/عدد الشبابيك	26.300	25.500	25.400	25.500	25.630	25.660	26.189	26.309

المصدر: بنك الجزائر، البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، الجزائر2017

تؤكد العديد من الدراسات أن العلاقة بين تطور القطاع المصرفي وزيادة مستويات انتشار شبك المصارف من رفع قدرة الأفراد على الاستفادة من خدمات التمويل، وفي هذا الإطار نجد إن شبكة وكالات المصارف في الجزائر ثابتة فقد ارتفع عدد الوكالات المصرفية سنة 2017 إلى 2014 أي بنسبة تطور فاقت 17% مقارنة بسنة 2010، والملاحظ ان البنوك العمومية أكثر انتشارا بحوالي 1145 وكالة مقابل 364 وكالة للبنوك الخاصة أما المؤسسات المالية فهي اقل انتشارا من البنوك بحوالي 95 وكالة سنة 2017، إما في ما يتعلق بمركز الصكوك البريدية والتي تقدم بعض الخدمات المصرفية مثل الإيداع والسحب والتحويل، حيث تضم في سنة 2017 حوالي 3214 وكالة موصولة الكترونيا موزعة بشكل أكثر شمولية على مستوى كامل التراب الوطني.

وبذلك يصبح عدد وكالات المصارف ومركز الصكوك البريدية 5430 وكالة اي بنسبة وكالة واحدة لكل 2265 شخص عامل

الجدول 02: ملكية الحسابات في المؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن 11 عاما في الجزائر

	المجموع			ذكور			اناث		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
النسبة	33.3	50.5	48.8	46.1	60.9	59	20.4	40.3	29

المصدر :البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية2018

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب معدل الشمول المالي خلال سنوات الدراسة الثلاث حيث سجل ارتفاعا طفيفا عام 2524 و سرعان ما تراجع عام 2527 ، و السبب يعود أساسا إلى وجود خلل في الخطة الإستراتيجية المتبعة و التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي و بعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وامتصاص أكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي.

والجدول الموالي يظهر ارتفاع مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن 20 عاما في الجزائر.

جدول رقم03: نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في للأعوام 2012 2011 2014في الجزائر

السنوات	**2011**	**2014**	**2017**
النسبة	1.5	2.2	5

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2018.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع هذا المؤشر ، حيث انتقل من 1.5 %عام 2011 إلى نسبة 2.2 %عام 2014 ،الى ان تصل الى 5% سنة 2017 إلا أن هذه النسبة تبقى منخفضة و هذا يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية و الذي يعود سببه إلى تعقيد الإجراءات المتبعة و تفضيل اللجوء إلى جهات خارج هذا القطاع .

الجدول 04 :نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في العام 2014في الجزائر

	المجموع	ذكور	اناث	افقر 40% من الأسر	اغنة 60% من الأسر
النسبة	2.2	1.3	3.0	1.1	3.0

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2016.

يظهر الجدول أعاله نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية (لأي سبب من الأسباب) و الواضح أن الاقتراض من مؤسسة مالية منخفض بشكل عام في الجزائر، و الجدير بالذكر أن نسبة المقترضين الإناث تزيد عن نسبة المقترضين الذكور في الجزائر سنة 2014 .وبالرغم من حاجة الفقراء إلى الاستدانة أكثر بهدف التعليم، والاستهلاك اظهر الجدول أن أغنى 60% من السكان يقترضون من مؤسسة مالية رسمية أكثر من أفقر 45 %في الجزائر، وقد يعود ذلك الى المخاطر المرتفعة المرتبطة بافتقار المقترضين الفقراء إلى الضمانات الحقيقية كالأراضي والعقارات في حال التخلّف عن السداد.

الجدول 05 :الاقتراض بحسب مصدر التمويل في الجزائر عام2014

	المؤسسات المالية	الاقتراض الغير رسمي الخاص	العائلة/الاسرة
النسبة	2.2	1.5	13.2

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014.

يعد مصدر القروض مؤشرا مهما لمستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية الرسمية في بلد ما.

يظهر الجدول05 نسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية، مقابل الاقتراض غير الرسمي في الجزائر. ومن اللافت أن في الجزائر، اقترض معظم البالغين من أفراد العائلة والأصدقاء، وهذا مؤشر على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية .

الجدول 06 :نسبة الادخار من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 15 عاما في الجزائر

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	4.3	13.8	11.4

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2018

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا من عام 2011 إلى عام 2014،هذا الارتفاع هو نتاج محاولة المؤسسات المالية على جذب أكبر عدد من الزبائن من خلال تحسين خدماتها كما و نوعا. إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا إلى 11.4 عام 2017مقارنة بعام 2004 و هذا راجع إلى توجيه الأفراد بجزء إضافي من دخولهم للاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار نظرا الانخفاض أسعار البترول

جدول رقم 07 :مؤشر الشمول المالي والاستقرار المالي للبلدان العربية خلال السنوات 2011–2014–2017

التصنيف	المؤشر / الدولة	المؤشر المالي		
		2011	2014	2017
	الامارات	59.7	83.2	87.4
دول ذات مستويات شمول مالي مرتفعة	البحرين	64.5	81.9	82.9
	الكويت	86.8	72.9	79.8
	السعودية	46.4	69.4	71.7
	الجزائر	33.3	50.5	42.8
دول ذات مستويات شمول مالي متوسط	لبنان	37.0	46.9	44.8
	المغرب	39.1	–	28.4
	تونس	32.2	27.3	36.8
	ليبيا	–	–	65.7

	الاردن	25.5	24.6	42.1
دول ذات مستويات شمول مالي منخفضة	موريطانيا	17.5	20.4	19.0
	مصر	9.7	13.7	32.1
	العراق	10.6	11.0	20.3

المصدر: THE WORLD BANK. THE GLOBALE FINDEX DATABASE.WORLD DEVELOPMENT INDICATORS

جدول 08 :النسب المؤوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حسب النطاق الجغرافي

	العالم	العالم العربي	شرق اسيا والمحيط الهادي	اوروبا ووسط اسيا	افريقيا جنوب الصحراء	امريكا الشمالية	امريكا اللاتينية والبحر الكرايبي	الدخل المرتفع	الدخل المنخفض	الدخل المتوسط	الدول النامية
2011	51%	22%	60%	69%	23%	89%	39%	90%	13%	43%	42%
2014	61%	29%	72%	78%	29%	94%	52%	94%	17%	57%	54%
2017	67%	37%	73%	81%	33%	94%	54%	95%	24%	64%	61%

المصدر: THE GLOBAL FINDEX DATABASE2017.MEASURING FINANCIAL INCLUSION AND THE FINTECH REVOLUTION.WORLD BANK

من خلال ما سبق نلاحظ ان 69%من البالغين ما يعادل3.8 مليار شخص لديهم حسابات في البنوك او لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. وارتفعت هذه النسب من 51% في عام 2011 الى 61% في عام 2014 . وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي فان التقدم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء. وبلوغ نسبة 67% سنة 2017.

جدول رقم 09: النسب المؤوية للبالغين لاهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي

	2011	2014	2017
ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية	33%	50%	43%
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية	1%	2%	3%
استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الاجور	–	16%	8%
دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية	–	–	8%
ملكية بطاقة ائتمان مصرفي	1%	6%	3%
الاقتراض من العائلة او اصدقاء	25%	13%	19
ادخار الاموال خلال السنة الماضية	–	45%	39%
استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية	–	89%	66%

المصدر: THE GLOBAL FINDEX DATABASE2017.MEASURING FINANCIAL INCLUSION AND THE FINTECH REVOLUTION.WORLD BANK

نلاحظ من الجدول ان النسب المئوية للبالغين لاهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر خلال السنوات 2011-2014-2017، حيث يسجل مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية على غرار البنوك ومؤسسات البريد مستوى جيد حيث بلغ 33 % عام 2011 و50% عام 2014 الى سنة 2017 بنسبة 43%. إلا أن نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية في الجزائر منخفضة جدا لا

تتعدى 3% سنة 2017. أما فيما يخص استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور سجل أعلى مستوى عام 2014 بمعدل 16% من الأشخاص البالغين ليتراجع في حدود 8% عام 2017. الى ان هناك ضعف في دفع الفواتير استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية حيث دفع فقط 8% فواتيرهم عن طريق المؤسسات المالية، في حين سجلت نسبة امتلاك بطاقة ائتمان عام 2017 ما يقارب 3% وهي لم تتطور كثيرا حيث كانت شبه منعدمة 1%عام 2011

شكل رقم02: نسبة 1.7 مليار لا يمتلكون حسابات عام 2017

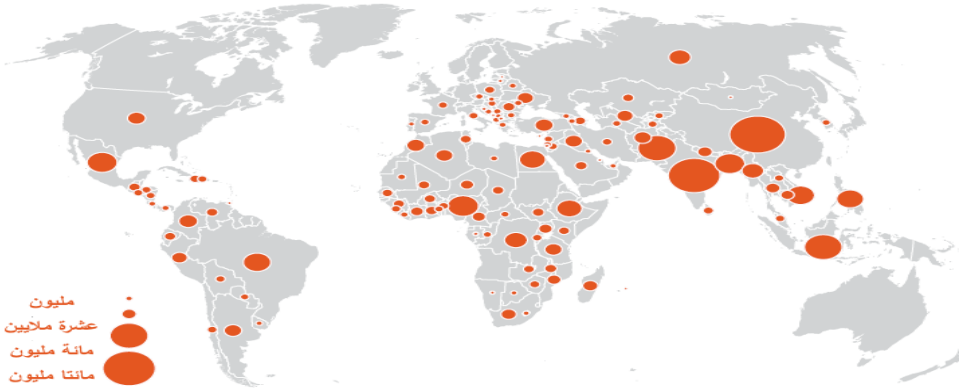

المصدر :ديمرجوتش–كونت، آسلي، وآخرون–"قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017– قياس الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية ."واشنطن العاصمة :البنك الدولي، 2018

6. الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة تحديد واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية الجزائرية، من خلال مناقشة وتحليل مفاهيم الشمول المالي وأبعاده ومؤشرات قياسه، وتحديد مستواه وانعكاسات تفعيل سياسته على الاستقرار المالي، وبعد التعرف على آليات التأثير المتبادل بين الشمول المالي والاستقرار المالي، اعتماداً على بيانات مؤشر الشمول المالي.

هناك عدة مؤشرات تكشف عن مستوى الشمول المالي تندرج كلها ضمن هدف تعزيز نشر استعمال الخدمات المالية وإتاحتها لمختلف طبقات المجتمع وفئاته خاصة تلك التي تعاني التهميش.

تستطيع السلطات العمومية في الجزائر تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الكلية بالاعتماد على تعزيز مستويات الشمول المالي.إن تعزيز الشمول المالي في الجزائر من شانه التقليل من حجم القطاع الغير الرسمي وذلك باعتماد إجراءات تحفيزية للتعامل مع البنوك التجارية.

بناءا على ما ورد نقترح مايلي:

الشمول المالي محور استراتيجي يساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

توفير بيئة مواتية متكاملة تتأسس على بنية تحتية مالية قوية وانتشار جغرافي واسع وخدمات مالية متطورة منظومة تعليم وتثقيف مالي تكفل حماية مستخدمي المنتجات الخدمات المالية

دراسة الإمكانيات المتوفرة والتحديات والمعوقات حتى تتمكن اعتماد إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

تعزيز الشمول المالي المالي عن طريق تحسيس البنوك والمؤسسات المالية بدوره، باعتبارهم مسؤولون اجتماعيا والعمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة

7. قائمة المراجع:

أبودية ,ب .(2018) .أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية بفلسطين .مجلة الاقتصاد والمالية .(02) 04 ,

أبودية ,م .م .(2016) .دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، .رسالة ماجيستير في الاقتصاد .فلسطين :جامعة الأزهر غزة.

آسلي ,د-.ك" .(2018) .قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام . -2017قياس الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. "

الزهراء ,ا .ب .*الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي .المؤتمر العالمي الثاني.*

النعيم، ,ز .أ .(2017) .تحليل مؤشرات الاشتمال المالي في القطاع المصرفي العربي .مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية .04 ,

بهوري ,ن .(2019) .الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه .مجلة الاقتصاد الجديد .(03) 10 ,

دية ,ب .ش .(2018) .أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية بفلسطين.(02) 04 .

دية ,ب .ش .(2018) .أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية بفلسطين، .مجلة الاقتصاد والمالية .(02) 04 ,

رجب ,ج .ا .(2018) .احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية .صندوق النقد العربي .

صليحة ,ف .ص .(2019) .تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي .مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07،العدد 04، .(03) 07 ,

عبدالله ,س ,2016) .مارس .(الشمول المالي في فلسطين ."معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية .

عجور ,.ا .ى .(.s.d) .دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤوليةالاجتماعية تجاه العملاء .مجلة الاقتصاد والأعمال .(05) 09 ,

عيشوبة ,ر .ب .(2018) .صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة الدول العربية .مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية .(02) 09 ,

لخضر ,د .ص .(.2018) .أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية)تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية .(مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، .(02) 03 ,

محاجبية ,آ .س .(2018) .واقع الشمول في المغرب العربي –دراسة مقارنة :الجزائر تونس والمغرب .مجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية .03 ,